دور الإدارة العمومية في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب

السطي زكرياء

طالب باحث في القانون العام

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان

ملخص:

في سياق يتميز باحتدام المنافسة، تولّد لدى الفكر العالمي عموما والفكر المغربي خصوصا، اعتقاد جازم أن تأهيل الإدارة يعتبر نتيجة حتمية لمصاحبة ظاهرة العولمة، بالنظر لآثارها الجلية على تسريع وثيرة النمو الاقتصادي وزيادة حدة المنافسة في مختلف المجالات.

إن الإدارة المغربية، شأنها شأن باقي الإدارات في الدول النامية، إذا لم تعمل على مواكبة نسق التطور السريع، ستزيد من مختلف أوجه النقص والقصور في شتى المجالات، كما ستتخلف عن القيام بدورها في دعم المجهودات الهادفة لإنعاش الاستثمار، وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني.

فعدم قدرة الإدارة العمومية على إعادة النظر في نمط تسييرها التقليدي وعدم قدرتها على تحسين خدماتها وتسهيل إجراءاتها ومساطرها وفق المتطلبات الجديدة لتأهيل محيطها الاقتصادي، قد ينعكس ذلك سلبا على واقع وآفاق ممارسة الأعمال بالمغرب.

بمعنى آخر، إن الإدارة العمومية التقليدية المتقوقعة على نفسها والمتمسكة بالنهج القديم، لن تقوى على تبني أساليب حديثة في التدبير تكفل ترشيد اتخاذ القرارات وتحقيق المردودية وتعظيم المنافع من خلال الاستخدام العقلاني لكافة الموارد المتاحة والابتعاد عن القوالب التي تفشل الإبداع والإبتكار، خصوصا ونحن في عالم بحاجة الى ثقافة التغيير والتجديد.

وبالرغم من أن المغرب يعمل جاهدا على تحسين مناخ الأعمال من أجل الرفع من تنافسية الاقتصاد، لأن ذلك يؤثر على وثيرة التقدم الاقتصادي ويسهم في جلب الاستثمارات الخارجية، إلا أنه من خلال نمط اشتغال الإدارة المغربية وأسلوب عملها وتنظيمها، عبرت عن تناقض كبير مع متطلبات تشجيع ممارسة الأعمال، وبالتالي شكلت حاجزا أمام المبادرات الاستثمارية وعرقلة لمسار التنمية الاقتصادية.

Abstract:

In a context characterized by fierce competition, a firm belief has emerged in global thought in general, and in Moroccan thought in particular, that administrative reform is an inevitable consequence of globalization, given its clear impact on accelerating economic growth and intensifying competition across various sectors.

The Moroccan administration, like other administrations in developing countries, will exacerbate its various shortcomings and deficiencies in all areas if it fails to keep pace with rapid development. It will also fall short of its role in supporting efforts aimed at revitalizing investment and, consequently, developing the national economy.

The inability of the public administration to rethink its traditional management style and improve its services and streamline its procedures in accordance with the new requirements for modernizing its economic environment could negatively impact the reality and prospects of doing business in Morocco. In other words, a traditional, self-contained public administration clinging to outdated approaches will be unable to adopt modern management methods that ensure rational decision-making, achieve efficiency, and maximize benefits through the rational use of all available resources and a departure from rigid structures that stifle creativity and innovation—especially in a world that desperately needs a culture of change and renewal.

Although Morocco is working diligently to improve the business climate to enhance the competitiveness of its economy, as this impacts the pace of economic progress and contributes to attracting foreign investment, the Moroccan administration's operational style, methods, and organization have revealed a significant contradiction with the requirements for encouraging business activity. Consequently, they have created an obstacle to investment initiatives and hindered the path of economic development.

أولا – إصلاح وتحديث الإدارة العمومية أصبح ضرورة وليس اختيار:

وهو ما يعني أن إصلاح وتحديث الإدارة العمومية أصبح ضرورة وليس اختيار للأسباب التالية كما عددها علي سدجاري:

- فالسبب الأول من نسق زمني، فالهياكل التي تعتبر بمثابة كائنات حية تلحقها الشيخوخة، فتجب إعادة تكييفها باستمرار بقدر ما تجب ملاءمتها للواقع بالنظر لمتطلبات السكان وتنوع الطلب الاجتماعي، وبالنظر كذلك للنقلات العميقة التي يعرفها المجتمع .
- والسبب الثاني من نسق أخلاقي، وهذا يعني أنه ينبغي حماية الإدارة ضد نفسها وضد محيطها وضد السلطات العمومية وضد كل محاولات الاستغلال وخيانة الوظيفة، وهذا يفترض بالطبع وجود سلطة سياسية شجاعة، منسجمة وقوية.
- والسبب الثالث من نسق استراتيجي، ويتكون من جعل الإدارة أكثر عطاء وأقل كلفة، خلّاقةً للثروات، قادرة على تحريك وضعيات التغيير وإخصابها مؤمّنة أحسن تدبير ممكن لمختلف قطاعات المرفق العمومي.

وفي نظري هناك سبب آخر يتجلى في تصنيف **Doing Business** الذي يصدره البنك الدولي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، والذي يثير في كل مرة مسؤولية ودور الإدارة العمومية في تلميع جاذبية المغرب للاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال. وفي هذا الصدد، حافظ المغرب نسبيا على تموقعه باحتلاله المرتبة 69 في تقرير البنك الدولي السنوي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال برسم سنة 2018 (دوينغ بيزنس)، والرتبة 71 برسم السنة الماضية 2017 ضمن اقتصاديات 189 دولة، بعد أن صُنف في المرتبة 87 عالميا في تقرير 2014، وفي الرتبة 97 عالميا في تقرير 2013، وفي المرتبة 129 عالميا في تقرير 2008، في الوقت الذي تسجل فيه غالبية دول المنطقة تعثراً فيما يخص مؤشرات مناخ الأعمال.

بل إن البرنامج الحالي للحكومة الحالية، التزم في المحور الثالث، الذي خصّص لتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، بالرفع من تنافسية الاقتصاد

الوطني ومواصلة تحسين مناخ الأعمال، لتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين (50) الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال **Doing Business** في أفق 2021.

إن الاقتصاد الوطني يعاني بشدة من البيروقراطية ، وتعتبر هذه الأخيرة حسب ميشيل كروزييه مصدراً للروتين وتعقد الإجراءات وصعوبة التعامل مع الجمهور، وتؤثر على انسيابية الاستثمار، لما تنتجه من عقبات ناتجة عن تعقد الإجراءات والمساطر الإدارية للحصول على التراخيص والأذون للشروع في استغلال المشاريع الاستثمارية، كما يعاني الاقتصاد الوطني من تعدد الفاعلين المتدخلين في العملية الاستثمارية ومن تعدّد القوانين المنظمة للاستثمار وارتفاع تكلفة النشاط الاستثماري، وهي عراقيل تؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتقلص من الآثار الإيجابية على عجلة التنمية.

وعليه، فإن ضعف مناخ الأعمال بالمغرب يرتبط بعدة عوامل تتوزع بين ما هو قانوني ومؤسساتي وتدبيري، غير أن الإدارة العمومية تأتي في طليعة هذه العوامل وتحتاج إلى إصلاح جوهري لعصرنتها وتحديث أدائها وتجويد خدماتها، لتجاوز اختلالاتها التي هي نتاج تراكم على امتداد عقود من الزمن، وقد توالت في هذا الصدد العديد من التشخيصات والمحطات الإصلاحية، غير أنه للأسف الشديد لم تؤد إلى النتائج المنتظرة.

لقد أصبح من المسلم به اليوم، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مرتبطة ارتباطا وثيقا بفعالية الإدارة وشفافيتها ومدى استجابتها لرهانات العولمة والتنافسية والتطور التكنولوجي والسرعة في تقديم الخدمات بجودة عالية.

إن إصلاح الإدارة العمومية بغية تحقيق تنمية إدارية كفيل بتجاوز الصورة النمطية المكرسة في مخيال المجتمع عموما و مخيال المستثمرين ورجال الأعمال خصوصا، وهي صورة تتهمها بتدني مردوديتها ونقص فعاليتها في الوقت الذي تزداد تكلفتها وأعباؤها.

كما أن موضوع التنمية الإدارية لأجل مناخ سليم للأعمال أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى، مطلبا مُلِحا تمليه الرغبة الحثيثة للمغرب للمضي بخطى ثابتة للانضمام الى الدول الصاعدة، تفاعلا مع نداء الملك محمد السادس الذي يقول" ....فالاقتصاد المغربي إما أن يكون صاعدا بفضل مؤهلاته وتضافر جهود مكوناته، وإما أنه سيخلف موعده مع التاريخ ....".*

وهو ما يعني، أن تأهيل الادارة العمومية لتلعب دورها المحوري في جلب الاستثمار و تجويد مناخ الأعمال، يعد من أهم الانشغالات لبلد مثل المغرب، خاصة وأنه يعيش فترة مفصلية بعد المصادقة على الدستور الجديد لسنة 2011.

فقد عمل هذ الدستور الجديد على إعادة الاعتبار للخدمة العمومية من خلال العمل على تحسين مستوى أداء المرفق العام عبر تجديد علاقته بالمرتفق، علاقة تنبني على مبادئ أساسية تم الارتقاء بها الى أسس دستورية، وتتجلى في ترسيخ ثقافة المساواة والمسؤولية في التدبير وجعل المرتفق في صلب التحول بإتاحة الفرصة له لتفعيل دوره الرقابي والتقييمي للأداء عبر إبداء ملاحظاته ضمانا لشفافية أكثر في تلبية الخدمات.

وقد تجلى ذلك بشكل واضح في الباب الثاني عشر منه الخاص بالحكامة لإعطاء نَفَسٍ جديد لتدبير الشأن العام الوطني وفق معايير محددة، تنطوي من جهة على مبادئ تسيير المرافق العامة، ومن جهة أخرى على هندسة مؤسساتية منسجمة ومتناسقة في تعزيز منظومة وآليات الحكامة.

ومن هنا، يتضح بشكلٍ جليٍّ أن المغرب بإرادته القوية وآلياته الدستورية والقانونية تحدوه الرغبة الأكيدة لتجاوز محدودية الأداء الإداري وتواضع مردودية الجهاز الإداري، خصوصا إذا ما استحضرنا جدلية الإدارة ومناخ الأعمال، بمعنى أنه كلما اشتغلت الإدارة على تحسين أدائها، كلما انعكس ذلك إيجابا على بيئة ممارسة الأعمال والاستثمار.

تلك الإرادة بارزة على لسان كل المتدخلين والمهتمين بالشأن الإداري. وعلى جميع الأصعدة والمستويات يعتبر تأهيل الإدارة العمومية حقلا خصبا تتفاعل في خضمه جميع المبادرات الإصلاحية.

ولذلك يمكن القول على ضوء ذلك، ليس هناك من شيء تعجز الإرادة عن تخطيه، وليس هناك من شيء تعجز الإدارة عن تبنّيه، فبالإرادة نستطيع تحقيق المعجزات وبالإدارة نستطيع تحقيق أعظم المنجزات والنتائج، فكيف إذا اجتمعت الإرادة القوية بالإدارة السويّة، وبهذا لن نجد إلا تقدما وتطورا وإنجازا في كل إصلاح إداري نقوم به.

ثانيا – إصلاح الادارة العمومية في الخطابات الملكية

إرادة جلالة الملك محمد السادس قوية وحاضرة في مسار تأهيل وإصلاح الادارة العمومية، وقد عبّر عنها في أكثر من مناسبة منذ اعتلائه العرش، لاسيما الخطاب الأخير الذي ألقاه يوم الجمعة 14 اكتوبر 2016 بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان، والذي خُصِّصَ لتشخيص أعطاب الإدارة العمومية وآليات إصلاحها، ودعا في هذا الصدد إلى تقريب الإدارة من المواطن من خلال مستويين من العمل: المستوى الجغرافي المتمثل في اللامركزية والتي أصبحت واقعا ملموسا، والمستوى المادي المتمثل في اللاتمركز من خلال العمل على إخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإداري.

كما ركز جلالته على النجاعة الإدارية من خلال تسريع العمل الاداري من حيث عُنصريْ التوقيت والجودة، وتأسيس روابط الثقة بين الإدارة والمواطنين، وهو ما ينعكس على تكريس وترسيخ الثقة التي يحظى بها المغرب في الشق المرتبط بجلب الاستثمارات.

ويقول جلالة الملك " ..... فالغاية من المرافق العمومية واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والآجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية

منه....." (مقتطف من خطاب جلالته 14 اكتوبر 2016 بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان).

ويقول جلالته في خطاب العرش " .....نُهيب بالحكومة الشروع في إصلاح الإدارة العمومية لتمكينها من مواكبة متطلبات الرؤية الترابية الجديدة ....." (مقتطف من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2012).

ويضيف جلالته "..... أعطينا مفهوما جديدا للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتنفتح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة .....

معنى أن جلالة الملك منذ اعتلائه العرش ما فتئ يؤكد على المفهوم الجديد للإدارة العمومية الذي يقوم على الانتقال من إدارة مخزنية الى إدارة مواطنة، ومن إدارة بيروقراطية الى إدارة خدماتية.

وفي نفس السياق، و لتوفير متطلبات مناخ ملائم للاستثمار وتطوير مستواه، وجه جلالة الملك رسالته السامية الى الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 حول التدبير اللامتمركز للاستثمار، و من بين ما جاء فيها:

..."وكثيرا ما شدّ انتباهنا ما تواجهه فئات المقاولين من مصاعب بسبب الإجراءات المتعددة والمعقدة التي يستوجبها إحداث الشركات أو المقاولات الفردية و يتطلبها استكمال المساطر الإدارية التي تستلزمها عملية الاستثمار."...

وإذا كانت هذه المساطر والإجراءات التشريعية والتنظيمية غالبا ما تكون ضرورية لأن حرية المبادرة الخاصة التي كرسها الدستور، تقتضي ايجاد إطار قانوني ملزم كفيل وحده بطمأنة المستثمر وضمان مساواة الجميع أمام القانون وكذا تهييئ مناخ ملائم للمنافسة الشريفة، فإن

من الواجب تبسيط هذه الإجراءات والمساطر وتقليصها والحرص على أن يتم العمل بها بأكثر ما يمكن من القرب من المستثمرين."

ثالثا – استراتيجية إصلاح الإدارة العمومية المغربية:

غني عن البيان، أن إرادة الدستور المغربي لسنة 2011 بارزة في سبيل الارتقاء بالإدارة العمومية نحو الإصلاح المنشود من خلال ما تضمنه من مقتضيات تهم إصلاح الإدارة وتحديثها وتأهيلها من خلال تغيير أنماط التدبير الإداري واللجوء الى الآليات الحديثة للتدبير المتمثلة في الحكامة الجيدة والابتعاد عن البيروقراطية الجامدة.

إرادة الحكومة هي الأخرى حاضرة بهدف الرفع من نجاعة تدخل الإدارة الاقتصادي والاجتماعي لخلق فضاء تشجيعي وتحفيزي لإنعاش الاستثمار وتأهيل المقاولة وتماسك النسيج الاجتماعي في أفق الانسجام والتفاعل مع تحولات المحيط الوطني والدولي.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى تناول المحور الثاني في البرنامج الحالي لحكومة سعد الدين العثماني بالحكومة الحالية إلى الإصلاح الإداري وترسيخ الحكامة الجيدة من خلال الإصلاح الشامل والعميق المعتمد على الإدارة الرقمية والتدبير المبني على النتائج ومراجعة أساليب التدبير والمساطر الإدارية، لاسيما المرتبطة بنزع الملكية وبالمقاولة وبتحسين مناخ الأعمال.

وقد تمخض عن المبادرات الحكومية في هذا الاطار ، عدة محاور للإصلاح يمكن إجمالها فيما يلي :

–دعم اللاتركيز الإداري – إعادة تحديد مهام الإدارة – دعم الأخلاقيات بالمرفق العام

–تأهيل الموارد البشرية وتطوير أساليب تدبيرها – إصلاح منظومة الأجور بالوظيفة العمومية

–تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها – تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية – تنمية استعمال التكنولوجيا والمعلوميات والاتصال.

لقد تم أجرأة هذه المحاور بشكل بطيء، ولم ترق إلى المستوى المطلوب، وهو ما جعل الإصلاح هاجسا لكل الحكومات المتعاقبة، وقد أولت الحكومة السابقة أهمية خاصة لتطوير الإدارة العمومية بهدف تكريس إدارة حديثة تُنصت للمواطن وتتعبَّأ من أجل خدمته وتُواكب حاجياته وتتفاعل مع محيطها، إدارة تجمع بين بساطة المساطر والاحترافية والنجاعة، وتتحرّى الشفافية والحكامة والتفاني في خدمة الصالح العام ". كما عملت الحكومة، في هذا الصدد، على بلورة استراتيجية وطنية لتحديث الإدارة "، بهدف بلورة رؤية مشتركة وتوحيد مختلف الجهود المبذولة لتأهيل الإدارة العمومية وإرساء دعائم إدارة فعالة ومنفتحة وشفافة ومواكبة لتطور محيطها وقريبة من المرتفقين بما يكفل خدمة المواطن والمقاولة وتلبية حاجياتهما.

وهي استراتيجية تأتي تجسيدا للإصلاح الدستوري الأخير الرامي الى اعتماد قواعد الحكامة الجيدة وإرساء علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن قوامها الشفافية وجودة الخدمات والارتقاء بأداء الجهاز الإداري لجعله مسايرا لمختلف التطورات والمستجدات الراهنة، لأجل ترشيد وعقلنة التدبير العمومي كما تمليه الانتظارات المتنامية للمواطن إزاء المرفق العام. وأجرأةً لهذه الاستراتيجية تمَّ إطلاق برنامج عمل 2016 –2014 تركز في ثلاثة محاور أساسية وهي:

1.تثمين الرأسمال البشري من خلال تقوية الإطار المؤسساتي وتطوير منظومة الموارد البشرية؛

2.تعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمواطن من خلال الرفع من أداء الإدارة والارتقاء بها إلى مستوى النجاعة والفاعلية والمردودية، وكذا تحسين جودة الخدمات المُقدمة للمرتفقين وتسهيل الولوج إليها؛

3.تنزيل أحكام الدستور في شقه المتعلق بالحكامة، وتخليق المرفق العمومي، مع دعم الشفافية في التدبير العمومي من خلال وضع استراتيجية مندمجة لمحاربة الرشوة وإعداد ميثاق اللاتمركز

الإداري والعمل على إخراج قانون الحق في الحصول على المعلومة وكذا بلورة ميثاق المرافق العموميّة.

ومن جهة أخرى، لما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تحسين مناخ الأعمال الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدّة المنافسة على جذب الاستثمارات الخاصة، تصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين مناخ الأعمال، وهو ما جعل الدول تدخل في منافسة قوية من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لقياس أدائها في هذا المجال، وقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الوقت الحاضر.

والمغرب، وعيا منه بأهمية الاستثمار باعتباره محركا دافعا لتحقيق النمو الاقتصادي، وبهدف تحسين مناخ الأعمال للرفع من جاذبية البلاد للاستثمارات، تبنى مجموعة من الإصلاحات والتي همت بالأساس الجانب القانوني والمؤسساتي ونمط التدبير الإداري، وهي جوانب بقدر ما تعمل كحافز للاستثمار، بقدر ما يمكن أن تشكل عائقا له.

والواقع أن هذه التوليفة من عناصر الإصلاح هي التي تعتبر قطب الرحى في سياسة تحفيز الاستثمار وتأهيل مناخ الأعمال، وهي كفيلة لمجابهة مختلف التحديات الاقتصادية التي تمثل المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في المغرب.

في هذا السياق، انخرط المغرب مبكرا منذ حصوله على الاستقلال في تثمين السياسة الاستثمارية من خلال إصدار أول قانون للاستثمار سنة 1958، يهدف الى دعم بيئة الاستثمار الوطني ثم تلته بعد ذلك مجموعة من القوانين المحفزة للاستثمار وصولا الى قانون الاطار 18.95 بمثابة ميثاق الاستثمارات

يعتبر هذا الاخير بخلاف القوانين الاستثمارية القطاعية السابقة نقطة تحوّل في السياسة الاستثمارية بالمغرب، وإطارا قانونيا خاصا بمجال الاستثمار لإنعاشه وتنميته من خلال تحسين مناخ وظروف الاستثمار ومراجعة مجال التحفيزات الجبائية واتخاذ تدابير وإجراءات تشجيعية. غير أنه، لتجاوز ثغرات واختلالات ميثاق الاستثمارات، وبالتالي وضع ترسانة متكاملة تتضمن حوافز لإعطاء رؤية واضحة للمستثمرين، فقد عبر رئيس الحكومة السابقة عن استعداده لمراجعة هذا الإطار القانوني"، بما يتلاءم مع التوجهات الحديثة بهدف:

تجميع المقتضيات المتعلقة بالامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين في الإطار التعاقدي في نص واحد؛

اقتراح نظام امتيازات أفقي موحد وأنظمة قطاعية وجهوية تكميلية حسب خصوصية كل قطاع وكل جهة

إمكانية منح امتيازات إضافية بالنسبة للمشاريع التي لها طابع استثنائي بحكم المبلغ المستثمر أو المناصب التي سيتيحها المشروع

إعداد المرسوم المنظم لمسطرة معالجة ملفات الاستثمار التي تكون موضوع التعاقد مع الحكومة.

هذا المرسوم ينظم ما يلي:

*شروط الولوج الى الإطار التعاقدي لمشاريع الاستثمار؛

*مسطرة تقديم ملفات الاستثمار ومعالجتها والمصادقة على اتفاقيات الاستثمار؛

*أجهزة الحكامة على الصعيد الجهوي والمركزي؛

*تتبع المشاريع الاستثمارية موضوع الاتفاقيات؛

*مسطرة منح الامتيازات والتسهيلات.

وفي نفس الإطار وسيرا على درب مواكبة الإصلاحات الكبرى التي لها الأثر الجلي على مناخ الأعمال، فقد تم إصلاح نظام الصفقات العمومية، وهو إصلاح يتوخى إرساء قواعد جديدة في تدبير الصفقات العمومية تعتمد على الحكامة الجيدة وعلى المزيد من الشفافية والمنافسة من خلال وضع الآليات الكفيلة لضمان ذلك، وإقرار المساواة في التعامل مع المتعهدين وترسيخ ودعم الأخلاقيات وتكنولوجيا الإعلام والتواصل، كتوجه لعصرنة تدبير الطلبيات العمومية ونزع الصفة المادية عنها وتحسين وسائل تقديم الطعون واللجوء الى التسوية الودية للنزاعات المتعلقة بها.

كما تم أيضا إصلاح المنظومة المحددة لتسليم رخص التعمير من خلال تبسيط المساطر الإدارية المعتمدة وتوحيدها مع ضبط وتقليص آجال مختلف مراحلها وتوحيد وثائق الملفات المطلوبة وتدقيق الاختصاصات وتحديد مسؤوليات مختلف المتدخلين وتعميم العمل بالشبابيك الوحيدة لتشمل كافة الجماعات التي يتجاوز عدد ساكنتها 500 ألف نسمة، باعتبارها مخاطبة وحيدة في كل ما يتعلق بمسطرة الترخيص.

من جهة أخرى لتبسيط وتسريع البث في طلبات فتح واستغلال المقالع وتشجيع الاستثمار في إطار من التنافسية والاحترافية وجودة الخدمات مع تشديد المراقبة لفرض احترام الشروط البيئية والتقنية والمالية الملتزم بها، تم إصدار القانون 27.13 المتعلق بالمقالع.

وباعتبار العقار والتمويل مدخلان أساسيان لتجويد بيئة الأعمال، فإن الولوج إليهما على قدر كبير من الأهمية في هذه المعادلة؛ فالولوج الى العقار يقتضي حكامة في التدبير بما يكفل تعبئته بشكل أفضل، وتحسين مساطره بما يضمن قواعد المساواة والشفافية وتكافؤ الفرص، وبما يتيح الإسهام الفعّال في الدينامية الاقتصادية، وقد تم تنظيم مناظرة وطنية في هذا الشأن تحت عنوان: "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد عرّجت هذه المناظرة على مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالعقار كازدواجية بنيته وتعدد أنظمته

القانونية، وهو ما يُضْعِفُ الحماية القانونية للمنعشين العقاريين والمستثمرين، وقد خَلُصَت إلى تقديم رزنامة من التوصيات لتعزيز الأمن العقاري وتيسير الولوج إليه. أما الولوج إلى التمويل فيتمّ من خلال توسيع العرض المالي و تطوير المنتوجات المالية لتلائم حاجيات المستثمرين. إن توفير الأمن القانوني السليم لممارسة الأعمال وضمان المناخ الملائم للاستثمار غير كاف، إذا لم يصاحب بالموازاة مع ذلك بتوفير الإطار المؤسساتي من خلال إنشاء مؤسسات وآليات وهياكل لتدعيم هذا الإطار القانوني. واستحضارا لأهمية الأمن المؤسساتي، فقد تمّ إرساء اللجنة الوطنية للاستثمارات، وكذا اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال**CNEA** ، و تندرج هذه الأخيرة في إطار التوجهات الملكية السامية التي تروم تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني، وقد صدر في شأن إحداثها مرسوم 29 اكتوبر 2010، ومن بين ما كلفت به اقتراح برنامج سنوي غايته تحسين مناخ الأعمال وإبراز مجالات الإصلاح ذات الأولوية، وكذا إعداد تقرير سنوي حول تحسين مناخ الأعمال والتدابير المتخذة لذلك.

وتفعيلا للتوصيات الصادرة عن اللجنة السابقة، تمّ إحداث اللجن الجهوية لمناخ الأعمال، أنيطت بها مهمة التوجيه الإستراتيجي والإرشاد والتقييم والرصد واليقظة في مجال مناخ الأعمال على المستوى الجهوي.

يحتاج الإطار المؤسساتي لتحفيز الاستثمار وتشجيع ممارسة الأعمال أكثر من لجنة ومؤسسة، وهو ما يعني أنه توجد هياكل وأجهزة إدارية أخرى تتدخل في إنعاش الاستثمار وتنميته وتجويد مناخ الأعمال، وأشير في هذا الصدد إلى:

صندوق الإيداع والتدبير ؛

الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة؛

الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات؛

صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

صندوق إنعاش الاستثمارات؛

وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتمثل دور هذه المؤسسات في علاقتها بدعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال فيما يلي:

تشجيع الاستثمار من خلال تقديم الدعم اللازم للمستثمرين الأجانب وتسهيل التواصل والتنسيق بين الفاعلين؛

جرد وتقييم معيقات الاستثمار واقتراح تدابير تشريعية وتنظيمية من شأنها تنمية الاستثمار بالمغرب؛

تحسين قدرة المغرب التنافسية من خلال دعم الاستثمار عبر تمويل التجهيزات الضخمة والبنيات التحتية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

القيام بالمساعدة التقنية عبر تشجيع برامج النهوض بإنشاء المقاولات وكذا النهوض الفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة بالخدمات التي تقدمها الهيئات العامة والخاصة فيما يتعلق بالإعلام والإرشاد والمساعدة التقنية والخبرة والتكوين في مجال تسيير إدارة المقاولة.

فضلا عن ذلك، فإنّ دعم الجانب المؤسساتي من خلال إرساء المراكز الجهوية للاستثمار، وهي آليات أُحْدِثَتْ استجابة للرسالة الملكية السامية الموجهة الى الوزير الأول حول التدبير اللامتمركز، وأنيطت بها مهام تشجيع الاستثمار على الصعيدين الوطني والجهوي من خلال تبسيط المساطر الإدارية ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين لإنجاز مشاريعهم، ووضع جميع المعلومات الضرورية رهن إشاراتهم، بالإضافة الى التعريف بالإمكانات الاقتصادية للجهات التي تتمركز فيها.

غير أنه في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، ولجعل هذه المراكز أداة فعالة للدفع بالاستثمار إلى تحقيق الأهداف المنشودة، فقد عبّرت الحكومة السابقة عن عزمها تقييم تجربة المراكز

الجهوية للاستثمار في أفق إصلاحها لمزيد من الفعالية والمردودية على مستوى استقبال ومواكبة المستثمرين.

تعزيز الإطار المؤسساتي، يُثَمَّنُ أيضا بإرساء صرح قضائي قادر على التكيُّف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس الإرادة القوية لتوفير الأمن القضائي لنشاط المقاولة، بعث على الثقة ويشجع على المبادرة الخاصة ويحفز على الاستثمار ويقدم خدمة قضائية ذات جودة عالية، لا سيما أن الحماية القضائية تعتبر عنصرا محوريا وآلية أساسية في هرم مداخل تحسين مناخ الأعمال بالمغرب.

إن تحديث المؤسسة القضائية ينمّ عن درجة الوعي بأهميتها باعتبارها قاطرة للتنمية، من خلالها وبواسطتها يتم الحكم على جودة بيئة الأعمال من عدمها، وفي ثناياها يتم حماية حقوق المستثمرين أو إهدارها، غير أن نجاح تطوير هذه المؤسسة يجب أن يُواكَبَ بتوسيع المجال لاستعمال الوسائل البديلة لحل المنازعات واللجوء إلى آليات الوساطة والتفاوض لأجل مسايرة تنافسية عولمة الاقتصاد.

وقد عبر جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة القضائية بأكادير بتاريخ 29 يناير 2003، على أهمية الوسائل البديلة في التقاضي، الرامية الى التشجيع على المساطر التوافقية لحل المنازعات التجارية، ودعا جلالته في هذا الصدد إلى" ....مراجعة مساطر التسوية التوافقية لِمَا قد ينشأ من منازعات بين التجار، وذلك من خلال الإعداد السريع لمشروع قانون التحكيم التجاري الوطني والدولي ليستجيب نظامنا القضائي لمتطلبات عولمة الاقتصاد وتنافسيته ويسهم في جلب الاستثمار الأجنبي..." وقد تسنى للحكومة إخراج القانون رقم 08.05 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، بهدف وضع إطار متكامل وفعال للتحكيم الداخلي والدولي والوساطة الاتفاقية، استجابة للتطورات التي يعرفها ميدان المال والأعمال وانسجاما مع المبادئ الدولية للتحكيم.

لائحة المراجع

- إبراهيم عبد العزيز شيا : أصول الإدارة العامة، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية1999 مصر

- إبراهيم كومغار: المرافق العامة على نهج التحديث، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى 2009.

- أحمد بدوي زكي : معجم مصطلحات العلوم الإدارية، الطبعة الأولى 1984 بيروت دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان.

- أحمد ماهر: السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات الدار الجامعية الطبعة 8، سنة2002 الإسكندرية مصر.

- أحمد محمد زامل: المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، معهد الإدارة العامة، الجزء الثاني 2000.
- آدم يوحنا– الدرق صالح: المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة2006 ،2 عمان الأردن.
- أشرف السعيد أحمد محمد: الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية بين رؤيا ما بعد الحداثة والرؤية الإسلامية، دار الجامعة الجديدة 2008 الاسكندرية.

- اشركي افقير عبد اللّٰه : المختصر في مناهج البحث القانوني، مطبعة اسبارطيل، طبعة2009، طنجة.

- امحمد الأمراني زنطار: التشريع الاجتماعي المغربي مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية وفق آخر التعديلات (1998 -1913) الطبعة الثانية، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش 1999.

- الحاج شكرة: القانون الاداري، المبادئ الاساسية، التنظيم الاداري، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2009، الرباط.
- الحاج شكرة: القانون الاداري، المبادئ الاساسية، التنظيم الاداري، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2009، الرباط.
- الحاج شكرة: الوجيز في قانون التعمير المغربي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة 2011 الرباط.
- الحبيب ثابتي- بن عبو الجيلالي: تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية – مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر طبعة 2009 الاسكندرية مصر.
- بشير العلاق- قحطان العبدلي- سعد غالب ياسين : استراتيجيات التسويق، طبعة1999 دار زهران للنشر والتوزيع عمان الأردن توزيع عمان الأردن.
- بشير العلاق: الإدارة الحديثة، نظريات ومفاهيم، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع 2008، عمان الأردن.
- بكر القباني: الوسيط في الإدارة العامة، دار النهضة العربية القاهرة 1980 مصر.
- بلال خلف السكارنة: التطور التنظيمي والإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن2009

- بوعلام السنوني: التحرير الإداري وقواعده، مطبعة دار النشر المغربية الدار البيضاء، طبعة 2002.
- بوعمران عادل: النظرية العامة للقرارات والعقود الإدارية، دراسة تشريعية وفقهية وقضائية، طبعة 2010 دار الهدي، الجزائر.
- جمال خلوق: التدبير الترابي بالمغرب واقع الحال ومطلب التنمية، الطبعة الأولى2009 مطبعة بريس، الرباط.

- حسن إبراهيم بلوط: المبادئ والإتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسة، دار النهضة العربية 2005، بيروت لبنان.
- حسن ياسين طعمة: نماذج وأساليب كمية في الإدارة والتخطيط الطبعة الأولى 2008 دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن.

- حسين حريم: إدارة المنظمات، منظور كلي. الطبعة الأولى 2003 دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الأردن.
- حسين محمود حريم : تصميم المنظمة، الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل الطبعة الثالثة 2006 دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الأردن.
- حميد النهري بن محمد: محاضرات في النظرية العامة للضريبة والسياسة الجبائية
- بالمغرب، مطبعة سليكي إخوان، طبعة 2011 طنجة.
- دافيدون لندا: مدخل علم النفس وترجمة سيد الطواب ومحمود عمرو نجيب حزام، مراجعة فؤاد أبو حطب، دار المريخ للنشر 1980 الرياض المملكة العربية السعودية.
- دلال صادق الجواد– حميد ناصر الفتال: بحوث العمليات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع طبعة 2008 عمان الأردن.